عصر الانقلابات

الجمعة 21 نوفمبر 2014 12:11 م

الطلحاوي نجيب - المغرب :

في الدول المتخلفة، تشهد عملية الإصلاحات فيها منحى غريبا يجعلها تترنح دوماً بين السقوط و الهاوية، فقد تبدأ دولة هنا أو هناك بعملية تحديثٍ للإدارة و ترميمٍ لمرافق الدولة و بناءٍ لهياكلها و إحياءٍ لفاعلية الأحزاب فيها، و قد تذهب بعيدا في إشاعة أجواء المناخ الديمقراطي وسطَ شعبها بحيث يؤدي إلى رفع سقف الوعي الشعبي و إدماج طبقات كبرى ضمن تحولات الدولة على مستويات السياسة و الاقتصاد و الثقافة قد تكون الكوادر السياسية الصاعدة صادقة في نواياها و قادرة على تجاوز تحديات التحديث و ما تطرحها من إشكالات بنيوية عويصة فيحدث أن تصطدم بإرادات مانعة من تحقق التغيير تتستر أحيانا بمفاهيم الحفاظ على "الأمن القومي" فتستقوي بعضلات السلطة المستبدة .

من وحي الواقع المرير المعاصر يُجلي المُكافِحُ حقائقَ التغيير و رجالاته و يكتشف مناهضي الاستقلال و عصاباته، من هذا الواقع المليء بالتناقضات و الصراعات على السلطة تسطَّعُ حقيقةُ الديكتاتوريين و حاشياتهم من "رجال" الإعلام و القضاء و "الأمن" و طوابيرٍ من الرعاع الذين يقبلون الاستبداد طواعيةً و يُفضِّلون الاستعباد بديلا عن دفع ثمن الحرية و الكرامة .

مِحنةُ دُولِنا تدور بين النهوض و الإجهاض، و أسبابُ تعثراتها ضاربة في بنياتٍ عقلية متخلفة تقودها أحيانا كِيانات بشرية مريضة بحب الزعامة و جنون السلطة، كِيانات تستمد ولاءاتها من إملاءات الخارج تحت دعاوى و عناوين مُغرية لكنها تُخفي داخلها مشاريع الإلحاق و استدامة التخلف و قطْعَ الأوصال و تخريب دوافع النهوض بالمطلق، على رأس هذه الكِيانات **شخصية الانقلابيّ** المُستبِدّ لُزوماً ،الطاغية التصاقا، الضعيفُ حقيقةً،الديكتاتور أصلا و فصلاً ،و لأنها عقليةٌ في عمومها تظل نموذجا صارخا في تصوير الديكتاتوريات الحديثة فلِأنها تُعبِّرُ عن أصول المستبد و جِذرها و لا تنم إلا عن مثال ثابتٍ لِمُعيقات النهوض، كما أنها منظومة جامعة لكل شرور العجرفات و العنتريات و عشق التفرد ، إذ تتحكم في برمجيات الانقلابيّ شخصيةُ الطاغية بكل ما تتضمنه من لواحق الاستبداد و التفرعن .

عقل الانقلابي و الدكتاتور عقلان متقاطعان في نقطة محورية هي الاستبداد و التحكم في مفاصل الدولة و المجتمع حصراً، فهما متحدان من حيث الوظيفة لكنهما مختلفان من حيث بعض الوجوه،فإذا كانا يشتركان في وظيفة الإخضاع و السيطرة على مراكز القرار سواء ارتبط بمؤسسات سياسية أو بكيانات مدنية فإنهما قد يفترقان من حيث الآليات الموصلة لداء الانقلابية و الديكتاتورية من منطلق أنَّ شخصية الانقلابي بحكم تكوين العسكري لا يُحقق أهدافه إلا من منظور السطو المسلح على مكتسبات التحول الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي مُستغلا في ذلك أدوات البطش و الإكراه، في حين قد يتخذ الديكتاتور منحى آخر يقوم على الوصول إلى السلطة بالخيارات السلمية و الأدوات الديمقراطية مُستغلا في ذلك كاريزميته أو نظرياته الإيديولوجية . و على هذا الأساس يكون كل انقلابيّ ديكتاتوراً و لا يكون بالضرورة كل ديكتاتوريٍّ انقلابيًّا .

و لو تأملنا في تمظهرات الانقلابات المعاصرة خصوصا ما له ارتباط بمجريات اللحظة الراهنة في بعض الدول لَوجدنا أنها تنفصل إلى أربعة أنواع :

<u>النوع الأول: الانقلاب العسكري "الذكيّ" :(مصر)</u>

مُقتضى هذا النوع يتأسس على "بيداغوجيا" سياسية مقيتة تجعل ،تدليساً، فِعْلَ الانقلاب مشروعا شعبيا من حيث الظاهر، إذ تتوارى في هذا النوع وسائلُ الإكراه المباشرة وراء صور "شعبية" افتعالية الغرض منها إخفاء الوجه الديكتاتوري العسكري خلفَ مشاهد اختلاقية مدعومة بسلطة الإعلام المُشتَراة و بسلطة الأمر الواقع . إن الانقلاب العسكري "الذكي" أسلوب قذر يعتمد على خلط الأوراق السياسية و على إيجاد مناسبات للسطو على الحكم من خلال بناء حالات شعبية ساخطة و من خلال تحريب الواقع السياسي و تشكيل استقطابات حادة تعمل على تأزيم المناخ العام بشكل يُسهِّلُ على السلطة الانقلابية مشروعها في نقض الخيارات السلمية التي أفرزت خرائط مدنية مُنتَخبة، و لعل مِصر تُمثل نموذجا واضحا لهذا النوع الانقلابي على الإرادة الشعبية، فهي لم تمارس هذا الفعل بالشكل الذي جرت العادة فيها انقضاضُ العسكر على الحكم مباشرة، و إنما اتخذت بُعداً نِفاقيا بدأت مخططاته تلعب على المتناقضات الإيديولوجية الداخلية لتهيئة أجواء السطو "الذكي" على الدولة، كما قامت على تركيبات سينمائية مُفبركة لثورة الست ساعات المضادة . و رغم كل المساحيق التي يسعى من خلالها الانقلابيون العسكريون و المرتزقة الإعلاميون إلى تجميل وجه الانقلاب البشع، إلا أن تجاعيده القبيحة تظل بارزة لكل مدقق للأحداث كما تؤكدها توالي الأيام .

النوع الثاني : الانقلاب الغبي (بوركينافاسو)

مُقتضى هذا النوع يتأسس على "بيداغوجيا" عسكرية خالصة تستقوي بمنطق الغلبة في حيازة السلطة و لا تقيم أيّ اعتبار لمسالك الشرعية الدستورية بأي حال من الأحوال، هو انقلاب غبيٌّ يعتمد على قرارات الجنرالات في الجيش للتحكم بالشعب عُنوةً و فرض وصايته عليه قسراً، انقلابٌ بلا موارية و لا نِفاق ،بل صراحةٌ و اتفاق، صيغته تبدأ عادةً بقيام قائد عسكري بالحجر على الرئيس المُنتخب أو غير المنتخب و الشروع في تجميد مؤسسات الدولة مؤقتا ثم تكليف زعيم عسكري بقيادة الشأن السياسي في زمن انتقالي فتنتهي بإطلاق دعوات خادعة للقوى الفاعلة للمشاورة حول سُبل الخروج من الأوضاع الصعبة للبلد ، و ما أن تنطلي خُدع الجنرالات العسكريين على عموم الشعب و قادة التنظيمات المدنية حتى يبدأ الديكتاتور الانقلابيُّ بقيادة حملات تجفيف منابع المُعارِضين و تفريغ مراكز تصريف القرار من كل الوجوه المضادة للسلطة و تنصيب الأسرة العسكرية في قطاعات السيادة و الخدمات ذات الصلة بمصالح الشعب بديلا عن مبدأ تداول السلطة و احترام إرادة الشعب فتتمركز بذلك كل السلط في قيادة عسكرية تحكم مدى الحياة و يتأبد معها التخلف . و ما انقلابات القارة الإفريقية المتكاثرة إلا أمثلة على هذا النمط الرديء، و ما نموذج بوركينافاسو منا ببعيد .

النوع الثالث : الانقلاب الهادئ (تونس)

مُقتضى هذا النوع يقوم على "بيداغوجيا" تكتيكية تفرض منطقها بحكم الأمر الواقع فتجعلُ الفُرَقاءَ السياسيين مُلزمين باقتسام السلطة كخيار وحيد للخروج من المأزق تبريرا لواقع الاحتقان المصنوع من الداخل و الخارج، و هو بذلك أسلوب انقلابي لا يعترف بالشرعية الدستورية و لا بما آلت إليها نتائج الانتخابات إلا في حدود وجود تيار في الحكم ينسجم مُعتَقدُه مع إيديولوجية الدولة ، و لا تتغنى الدولة الانقلابية بمفردات التعددية و حق الأغلبية في إدارة الحكومة إلا عندما تقبلُ التنظيمات الفائزة بإملاءات و وصاية الجنرالات و الشخصيات النافذة فتنصاع للوبيات الفساد، فهو انقلاب هادئ يتأسس على خلق سياقات و أجواء هادئة في عملية انتقال السلطة بما قد تُشعِرُ بوجود توافقات بين الكتل و الطبقات السياسية، لكنها في العمق انحناءٌ مستور للعاصفة العسكرية التي تُخطط لتنميط الحكم السياسي و تحويله إلى "مزارع" دائمة يعبث فيها الفاسدون .

و إذا كانت طبائع الانقلابات الأخرى في علاقاتها بالقوى المُعارِضة تتميز بكونها فرضاً للقوة الظاهرة لقبول الواقع الجديد فيُولِّدُ بدوره احتجاجات ظاهرة على تحايلات قوى الانقلاب عبر رفض كل سيناريوهات المُستبدين الطغاة و الطعن في كل ما يترتب عليه من أشكال إجرائية و صيغ تنظيمية و قرارات انقلابية فإن التيارات الفائزة عبر الصناديق الانتخابية في ظل منظور منظومة الانقلاب الهادئ تضطرّ تحت إكراهات الضغط الداخلي و الخارجي إلى الصمت على مُخطط الانقلاب و القبول بالخريطة السياسية الجديدة دونما اعتراض أو نقد، و هو صمت قد يعطي له المُنحَني للانقلاب إطارا تبريريا بكونه أسلوبا سياسيا ينطلق من قواعد الترجيح بين مصالح و مفاسد أملتها ظروفُ الواقع و تداعيات الضغط الخارجي ، و لكنه مع ذلك يبقى انقلابا صامتا بحكم تغيير الخريطة السياسية و تجاوز كل القواعد الديمقراطية في حيازة السلطة بطريقة عمودية هاجسها الأكبر "تصفيةُ" خُصومٍ و إعادة المشهد السياسي إلى ما قبل الانتصار الديمقراطي للإرادة الشعبية .

إنّ مما لا شك فيه أن تونس تمثل النموذج الأبرز لهذا النوع الانقلابي إذ رغمَ الحسم الكبير لحركة النهضة في الانتخابات البرلمانية و تصدُّر قوائمها بما يؤهلها لتشكيل و قيادة الحكومة إلا أنها صارت في عُرفِ الديكتاتوريين العسكريين و "العَلمانيين" مصدرا تُهدِّد الحياة السياسية و بالتالي كِيانا وجبَ وأدِ صوته و خنق فاعليته الحِزبية و الحد من طموحاته السياسية و الحضارية، الشيء الذي أفضى في نهاية الأمر إلى الإطاحة به بطرق هادئة تنتقل فيها السلطة بموجب توافقات اضطرارية إلى تشكيلات حِزبية مُتكالِبة تحرِمُ النهضة من حقها في قيادة الحكومة و تمنعها من تنزيل برامجها السياسية و الاقتصادية ، و بذلك يكون مخطط الانقلابيين **بمعونة دول الإقطاع الخليجيين خاصة المُقاطعة الصهيونية (الإمارات) و السعودية** قد أجهز على البواكير الأولى لنشوء دولة حرة تحترم لأول مرة حق شعبها في اختيار حُكامها و يكون قد أقبرَ جزئيا محاولات فكّ الارتباط بين النظم الديكتاتورية و بين إملاءات الخارج، أي أعادَ الدولة من جديد إلى مفهوم القُطرية التي تفيد معنى التبعية الحضارية حصراً .

النوع الرابع : الانقلاب الفوضوي (ليبيا،اليمن)

مُقتضى هذا النوع يرتكز على منطلقات فوضوية في السطو على السلطة و يقوم على الرهان المباشر على القوة_المادية في التحكم بمفاصل الدولة، فهو فوضوي لأنه يمارس عُنفا رهيبا ضد التيارات التي حسمت أمرها من خلال الآليات المشروعة فيعمد إلى تحريك أدوات البطش بشكل عشوائي و يدير كل الإمكانيات العسكرية لإسقاط الشرعية التمثيلية دونما نظر في المآلات الكارثية التي تنتجها تلك المُغامرات الفوضوية على مستقبل البلاد و العباد، لهذا يُمثِّلُ هذا النوع من الانقلابات أسوأ النماذج و أحطها أسلوبا في حيازة السلطة السياسية باعتبار تسلطه الدموي و نزوعه العنيف نحو "تصفية" كل المُعارضات الشريفة و بناء دولة عسكرية كاملة الأركان .

في الغالب، يكون أبطال هذا النموذج رجالات عسكرٍ ذوو تجارب في القيادات العسكرية و أصحاب نفوذ ذوو علاقات تبعية للخارج كما هو الشأن مع التجربة الليبية و اليمنية اللتان كشفتا عن وجود ديكتاتوريين عسكريين و طائفيين مستعدين لحرق البلد و إنهاء التجارب الديموقراطية الفتية لكي تعود إلى أحضان الإقطاعيين و رموز الفساد . إن الانقلاب العسكري بزعامة الخائن حفتر و عصابته من المرتزقة أرادوها دولة تقود الشعب بلغة القوة فشرعوا في تبرير انقلابهم الوحشي تحت الدعاوى المملة التي يُجيد تلامذة التغريب حِفظها و استظهارها و المتمثلة في شعارات " محاربة الإرهاب" و محاربة "الجماعات المتطرفة" و الحركات المسلحة و غيرها من العناوين المُؤَدلَجة، ساكتين عن الجريمة الانقلابية الكُبرى التي أعادت الدولة إلى حِقبِ الديكتاتوريات المُتَوارَثة و أبَّدت التخلف فيها أجيالا بلا حصر .